الأمم المتحدة

E/CN.5/2025/3

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
8 January 2025
Arabic
Original: English

لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة الثالثة والستون

نيويورك، 10-14 شباط/فبراير 2025

البند 3 (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة: الموضوع ذو الأولوية: تعزيز التضامن والإدماج الاجتماعي والتماسك الاجتماعي للتعجيل بتنفيذ الالتزامات المقطوعة في إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، وبتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030

تعزيز التماسك الاجتماعي من خلال الإدماج الاجتماعي

تقرير الأمين العام**

موجز

يعرض هذا التقرير، المقدم وفقا لمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي 315/2024، الأسباب التي ينبغي من أجلها تعزيز التماسك الاجتماعي من خلال الإدماج الاجتماعي للتعجيل بتنفيذ الالتزامات المقطوعة في إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، وبتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ويُعنى هذا التقرير بتسليط الضوء على الأهمية المحورية لتوسيع نطاق الاستثمارات في التوظيف والسياسات الاجتماعية لتعزيز الإدماج الاجتماعي وإعادة بناء الثقة من أجل حماية التقدم المحرز على المدى الطويل.

* E/CN.5/2025/1.

** قدم هذا التقرير إلى خدمات المؤتمرات لتجهيزه بعد انقضاء الموعد النهائي لأسباب فنية خارجة عن إرادة المكتب المقدم للتقرير.

030225 160125 25-00206 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وفي التقرير، يشدد الأمين العام على أهمية مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية، المزمع عقده في عام 2025، لتجديد الالتزام العالمي بالقضاء على الفقر والحد من عدم المساواة وعدم ترك أحد خلف الركب، من خلال تسريع العمل نحو دعم تنفيذ خطة عام 2030. وهو يوصي بأن تقوم الحكومات، من خلال التزامات ملموسة بتعزيز بناء مجتمعات شاملة وعادلة ومتماسكة ترتكز على أسس العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان والمساواة، بزيادة الاستثمارات في العمل اللائق والحماية الاجتماعية والصحة والتعليم، التي تدعمها سياسات ضريبية فعالة وعادلة. وهو يسلط الضوء كذلك على أهمية تعميق الثقة بين الناس والمؤسسات العامة من خلال تعزيز تقديم الخدمات وجودتها من خلال الحوكمة الشفافة والخاضعة للمساءلة ومشاركة الناس وتعزيز تعددية الأطراف.

أولا - مقدمة

1 - منذ مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، الذي عقد في كوبنهاغن في عام 1995، تم إحراز تقدم ملحوظ، وإن كان متفاوتا، في تحقيق الأهداف الرئيسية للتنمية الاجتماعية. إلا أن التقدم صوب تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 توقف، أو حتى تراجع، في العديد من المجالات، وذلك بسبب أزمات متقاطعة متعددة، من بينها جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وتصاعد النزاعات، والتوترات الجيوسياسية، وتغير المناخ، من بين عوامل أخرى. وقد أدى تفاعل تلك الصدمات المترابطة والمتداخلة مع أطر السياسات والنظم الاجتماعية والاقتصادية القائمة إلى خلق صعوبات أمام التقدم الإنمائي، مما أدى إلى تفاقم الانقسامات القائمة.

2 - وكانت المكاسب الإنمائية التي تحققت منذ انعقاد تلك القمة غير مستقرة ومتفاوتة. وثبت أن التقدم المحرز نحو القضاء على الفقر هش ومتقلب. ويؤدي استمرار المستويات المرتفعة من عدم المساواة في الدخل والثروة إلى إعاقة الإدماج الاجتماعي بدرجة أكبر. ويعيش حاليا حوالي 65 في المائة من سكان العالم في بلدان يتزايد فيها عدم المساواة في الدخل[1]. ومع أن التغييرات التي طرأت في عالم العمل والعولمة والتقدم التكنولوجي الكبير حققت فوائد للعديد من الناس، فإنها خلقت أيضا اضطرابا ووضعت كثيرين آخرين في وضع غير مؤات.

3 - ومنذ مؤتمر القمة، أسفرت الجهود السياساتية والنمو الاقتصادي عن نتائج إنمائية مهمة: ففي العقود الثلاثة التي سبقت جائحة كوفيد-19، انتُشل أكثر من بليون شخص من براثن الفقر المدقع. ومع ذلك، كان التقدم يتباطأ منذ عام 2015 وانعكس مساره بسبب الجائحة والأزمة الاقتصادية التي أعقبتها. وفي عام 2024، قدر عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع بحوالي 692 مليون شخص على مستوى العالم، ومن المتوقع أن يظل هناك 623 مليون شخص يعيشون في فقر مدقع بحلول عام 2030[2]. بالإضافة إلى ذلك، كانت الانخفاضات في معدلات الفقر متفاوتة ومتقلبة - فقد كانت الفئات الأشد فقرًا تتخلف عن الركب، وكانت المكاسب تضيع بسهولة[3]. وانعكس أيضا مسار التقدم نحو الحد من الجوع منذ عام 2019 وتوقف في السنوات الثلاث الماضية، حيث واجه 733 مليون شخص الجوع في عام 2023[4].

4 - ومع تبقي خمس سنوات، ستكون هناك حاجة إلى التعجيل بشكل كبير من وتيرة الجهود الرامية إلى تحقيق خطة عام 2030، ولا سيما الأهداف التي تعكس الالتزامات الأساسية لإعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، وهي القضاء على الفقر المدقع، وتحقيق العمالة المنتجة والعمل اللائق للجميع، وتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. وبالمعدل

---

(1) *World Social Report 2025* (United Nations publication, forthcoming).

(2) World Bank Group, *Poverty, Prosperity and Planet Report 2024: Pathways Out of the Polycrisis* (Washington, D.C., 2024).

(3) United Nations, "Eradicating poverty in all its forms: unfinished business in a challenging context", thematic paper 1 for the *World Social Report 2025*, June 2024.

(4) Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO) and others, *The State of Food Security and Nutrition in the World 2024: Financing to End Hunger, Food Insecurity and Malnutrition in All its Forms* (Rome, FAO, 2024).

الحالي، تواجه الفئات السكانية الأكثر تخلفاً عن الركب اليوم خطر التخلف بدرجة أكبر عن الركب بحلول عام 2030.

5 - وتتمحور خطة عام 2030 حول الناس، كما يتضح من وعدها الشامل بعدم ترك أحد خلف الركب. ويتطلب وضع رفاه الناس بوصفه الهدف الرئيسي للتنمية تعزيز التماسك الاجتماعي والإدماج الاجتماعي، ودعمهما بتعميق التضامن وزيادة الثقة داخل البلدان وفيما بينها.

6 - وفي سياق الذكرى الثلاثين لمؤتمر القمة الاجتماعي العالمي الأول ومؤتمر القمة العالمي الثاني المقبل للتنمية الاجتماعية، يقدم هذا التقرير استكشافا للسبل التي يمكن من خلالها تعزيز الروابط المجتمعية والآليات المؤسسية للإدماج الاجتماعي من أجل بناء مجتمعات أكثر تماسكا تحقق أهداف التنمية الاجتماعية.

ثانيا - التماسك الاجتماعي باعتباره ركيزة محورية للتنمية المستدامة

7 - يمكن للمجتمعات المبنية على الإدماج والعدالة الاجتماعية والتضامن أن تزيد بسهولة أكبر من الاستثمارات في السياسات التي تعد محورية للنهوض بالتقدم الاجتماعي. ومع ذلك، يبدو أن الثقة آخذة في الانخفاض. ففي البلدان التي تتوافر عنها بيانات، أفاد 57 في المائة من الناس بأن ثقتهم في حكوماتهم منخفضة[5]. وعلى الرغم من تباين الصورة، فإن نسبة الأشخاص الذين يفيدون بأنه لا توجد لديهم أي ثقة في حكوماتهم في غالبية البلدان المشمولة بالمسح قد ارتفعت منذ منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ولا سيما في البلدان النامية[6]. ويبعث هذا الأمر على القلق، لأن الثقة، سواء بين الناس أو في المؤسسات، أمر أساسي لتنفيذ وتمويل السياسات الرامية إلى تسريع تنفيذ التزامات مؤتمر القمة الاجتماعي العالمي الأول وخطة عام 2030.

8 - ويؤدي انخفاض الثقة إلى إضعاف التضامن والتماسك الاجتماعي، مما يؤدي إلى زيادة الانقسامات الاجتماعية، مع ما يرتب على ذلك من آثار ضارة على النمو الاقتصادي وعلى الجهود المبذولة للقضاء على الفقر والجوع. وهو أيضا يقوض الدعم المقدم للاستثمار العام في الخدمات الأساسية ويعوق الوصول إلى الفرص والخدمات الأساسية، مثل التعليم الجيد والرعاية الصحية وتغذية الأطفال والصرف الصحي والطاقة النظيفة وغيرها الكثير. وتتعزز تلك الفجوات من خلال حلقة مفرغة، غالبًا ما تمتد عبر الأجيال، مما يضع العراقيل أمام تطلعات الناس وآفاق حياتهم.

(5) World Values Survey Association, “World Values Survey Wave 7 (2017–2022)”. متاح على الموقع الشبكي www.worldvaluessurvey.org/WVSDocumentationWV7.jsp (تم الاطلاع عليه في تشرين الأول/أكتوبر 2024). شمل المسح 66 بلدا أو إقليما تتوفر عنها بيانات.

(6) في 19 من أصل 35 بلدا أو إقليما شمله المسح، كان هناك انخفاض في الثقة بين الجولة 5 (2005-2009) والجولة 7 (2017-2022) من مسح القيم العالمية. انظر Patricia Justino and Melissa Samarin, “Trust in a changing world: social cohesion and the social contract in uncertain times”, thematic paper 2 for the *World Social Report 2025* December 2024.

9 - وتلك الصورة القاتمة يمكن تبديلها، ولو جزئياً على الأقل، من خلال تعزيز مسار سياسات شاملة ومنصفة وفعالة ترتكز على نموذج إنمائي محوره الإنسان، على النحو المبين في المبادئ الأساسية لإعلان كوبنهاغن، وبرنامج العمل، وخطة عام 2030.

ألف - أبعاد التماسك الاجتماعي

10 - التماسك الاجتماعي يمكن أن يفهم عموما باعتباره "الغراء" الذي يربط المجتمعات ببعضها البعض ويمكّن أفرادها من التعايش والتطور[7]. وهناك تعاريف متعددة للتماسك الاجتماعي، حيث تم استخدام المفهوم كعدسة للكشف عن دور الروابط الاجتماعية القوية في سياقات شتى، بما في ذلك بناء السلام[8] والتنمية المستدامة.

11 - وتقلل المجتمعات المتماسكة من أوجه عدم المساواة وتتجنب التهميش، وتسعى إلى ضمان رفاه جميع أفرادها[9]. وهذا يعني أنه في المجتمعات المتماسكة اجتماعيا، توجد عمليات معمول بها لتحسين إدماج الأشخاص الذين يعانون من الحرمان، سواء كان ذلك على أساس السن أو الجنس أو الإعاقة أو الانتماء العرقي أو الإثني أو الوضع الاقتصادي أو من حيث الهجرة أو أي عامل آخر.

12 - وأهم عنصر في التماسك الاجتماعي هو الإدماج الاجتماعي، وهو عنصر يقع على عاتق الحكومات دور رئيسي في النهوض به، من خلال وضع القوانين والسياسات والإجراءات الإدارية التي تكفل للجميع المساواة في إمكانية الحصول على الحقوق والفرص الاجتماعية والاقتصادية.

13 - والتماسك الاجتماعي هو أمر تعايشه الأفراد والجماعات باعتباره شعورا بالانتماء إلى المجتمع ومن خلال الاعتقاد بأنهم جزء من "مجتمع أخلاقي مشترك"، أي أنهم يرون أنفسهم أعضاء في مجتمع يعمل من أجل الصالح العام. وفي المجتمعات الحديثة المعقدة، يكون الأثر المترتب على التماسك الاجتماعي هو الثقة في الآخرين[10]. وخلافًا لأشكال الاندماج التقليدية التي تعتمد على تقاسم نفس الثقافة أو الهوية، يرتكز التماسك في المجتمعات الحديثة على الشعور بالمساواة في المعاملة، والمساواة في إمكانية الوصول إلى الفرص، والقيم المشتركة للتضامن والتعاون. كما أنه يستند إلى ثقة الناس في حكوماتهم، التي تكون في مجتمع متماسك خاضعة للمساءلة والشفافية والشرعية.

14 - وهناك أدلة على أن الأشخاص الذين يظهرون مستويات عالية من الثقة بين الأشخاص هم الذين يرجح بدرجة أكبر أن يتعاونوا مع الآخرين وينخرطوا في الشؤون المدنية. فعلى سبيل المثال، يزداد الامتثال للوائح الضريبية عندما يثق الناس في امتثال الآخرين وأن الحكومة تستخدم الأموال وفقا للمعايير المتفق

---

(7) *Social Cohesion: Concept and Measurement* (United Nations publication, 2023).

(8) United Nations Development Programme (UNDP), *Strengthening Social Cohesion: Conceptual Framing and Programming Implications* (New York, 2020).

(9) Council of Europe, *Report of the High-Level Task Force on Social Cohesion: Towards an Active, Fair and Socially Cohesive Europe* (Strasbourg, 2008).

(10) Christian Albrekt Larsen, "Social cohesion: definition, measurement and developments", paper presented to the Expert Group Meeting on Rethinking and Strengthening Social Development, held in New York on 17 and 18 July 2014.

عليها[11]. ويضاف إلى ذلك أن الحكومات القادرة على ضمان احترام العقود والالتزامات والحقوق تعزز الثقة بين الأشخاص، حيث تزداد توقعات الناس بأن يتصرف الآخرون بطرق جديرة بالثقة[12]. وبهذا المعنى، يمكن لكل من الثقة بين الأشخاص والثقة في الحكومات أن تخلق حلقة حميدة تتعزز بمرور الوقت.

15 - لذلك يمكن لذلك يمكن النظر إلى التماسك الاجتماعي باعتباره نتيجة للتفاعل بين المستويات الحالية من الإدماج الاجتماعي، والآليات المؤسسية القائمة لتعزيز الإدماج الاجتماعي والتضامن، ومشاعر الثقة في الآخرين وفي المؤسسات[13]. ولا يوجد مجتمع بلغ حد الكمال من حيث التماسك؛ بل الواقع هو أن التماسك غالبا ما يكون هدفا من أهداف السياسات يُلتمس تحقيقه من أجل بناء مجتمعات أكثر تطورا واستقرارا.

باء - التماسك الاجتماعي من أجل نتائج إنمائية أفضل

16 - التماسك الاجتماعي والتنمية الاجتماعية هما أيضاً أمران يعزز كل منهما الآخر، فيولدان معا دورة حميدة. فمن ناحية، يمكن فهم التماسك الاجتماعي على أنه الناتج النهائي للسياسات الاجتماعية الفعالة، مثل تلك التي تهدف إلى مكافحة الفقر وعدم المساواة والإقصاء الاجتماعي[14]. ومن ناحية أخرى، يمكن أن يساهم التماسك الاجتماعي في زيادة فعالية السياسات الاجتماعية ويمكن أن يكون عنصرا يساعد على تحسين نتائج التنمية بوجه عام.

17 - وعلى النقيض من ذلك، يكون الشعور بالانتماء منخفضا في المجتمعات غير المتماسكة، وتميل الفئات المهمشة إلى أن تكون أقل إنتاجية، حيث يتم استبعادها من فرص الحصول على التعليم الجيد والمهارات ذات الصلة، من بين عوامل أخرى. وهذا يؤدي إلى تفاقم خطر الاضطرابات الاجتماعية، مع ما يترتب على ذلك من عواقب سلبية على الاستقرار السياسي والأمن والاستثمار. ويمكن أن يؤدي تعزيز التماسك الاجتماعي من خلال الإدماج الاجتماعي والمشاركة الكاملة لجميع فئات المجتمع إلى دعم الرفاه الاقتصادي والاجتماعي[15]. ومن الأمثلة الجيدة على ذلك الطريقة التي يؤدي من خلالها الجمع بين سياسة أجور فعالة ومزايا الحماية الاجتماعية والضرائب المدفوعة إلى الحد بشكل كبير من عدم المساواة في الدخل[16].

(11) Bo Rothstein, “Trust, social dilemmas and collective memories”, *Journal of Theoretical Politics*, vol. 12, No. 4 (October 2000).

(12) Andrea F. M. Martinangeli and others, “Institutional quality causes generalized trust: experimental evidence on trusting under the shadow of doubt”, *American Journal of Political Science*, vol. 68, No. 3 (July 2024).

(13) Economic Commission for Latin America and the Caribbean, *Social Cohesion: Inclusion and a Sense of Belonging in Latin America and the Caribbean* (Santiago, 2007).

(14) Jane Jenson, *Defining and Measuring Social Cohesion* (London, Commonwealth Secretariat and United Nations Research Institute for Social Development, 2010).

(15) Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), *Perspectives on Global Development 2012: Social Cohesion in a Shifting World* (Paris, 2011).

(16) International Labour Office (ILO), *World Social Protection Report 2020–22: Social Protection at the Crossroads – in Pursuit of a Better Future* (Geneva, 2021).

18 - والأشخاص الذين لا يكونون مدمجين بالكامل في المجتمع قد يكونون أيضاً أكثر عزوفًا عن المساهمة في تحقيق الأهداف المشتركة. وعلى العكس من ذلك، غالبا ما تصبح المجتمعات التي تطمح إلى تعزيز التماسك الاجتماعي أكثر قدرة على الصمود في وجه الصدمات وأكثر استعدادا للتعامل مع التحولات الواسعة مثل التحديات الديموغرافية والبيئية والتكنولوجية.

19 - ولذلك فإن المستويات العالية من الثقة أمر بالغ الأهمية لدعم العمل الجماعي نحو تحقيق الأهداف العالمية، مثل التصدي لتغير المناخ واستدامة السلام. والثقة شرط مسبق للتآزر بين الدولة والمجتمع، لأنها تمكن الآليات التشاركية من توجيه القرارات المتعلقة بالسياسات، لا سيما أثناء الأزمات. والثقة مهمة أيضا للناس لاحترام بعضهم البعض، والامتثال للوائح الحكومية، وقبول سيادة القانون، ودفع الضرائب والاضطلاع بأشكال أخرى من التعاون تعد ضرورية لانتظام عمل الحكومات[17]. وبهذا المعنى، يكون التماسك الاجتماعي أداة لزيادة فعالية السياسات العامة. وهو يدعم الانخراط بنشاط أكبر في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والمدنية والسياسية لأنه يزيد من الفاعلية والرفاه[18].

20 - وعندما تكون السياسات التي تعزز الاندماج الاجتماعي فعالة، لا سيما السياسات التي تحقق التطلعات الرئيسية للناس، يكون لها تأثير إيجابي على الثقة. فعلى سبيل المثال، أظهرت الدراسات الاستقصائية المتكررة أن نسبة تتراوح من 80 إلى 100 في المائة من الناس في أكثر من 30 بلدا متقدما وناميا، في الفترة بين عامي 1985 و 2016، كانوا يتوقعون من حكوماتهم توفير الرعاية الصحية للمرضى[19]. ولا غرابة إذن أن ترتفع الثقة عندما ترقى الحكومات إلى مستوى هذا التوقع. ويرتبط التوافر المتزايد لخدمات الرعاية الصحية الأساسية ارتباطا وثيقا بزيادة مستويات الثقة بين الأشخاص (انظر الشكل الأول).

(17) Margaret Levi and Laura Stoker, “Political trust and trustworthiness”, *Annual Review of Political Science*, vol. 3 (2000).

(18) OECD, *Perspectives on Global Development 2012*.

(19) Insa Bechert and Markus Quandt, *ISSP Data Report: Attitudes towards the Role of Government*, working paper No. 7 (Bonn, Germany, GESIS – Leibniz-Institut für Sozialwissenschaften, 2009); and *The Workforce We Need: Social Outlook for Asia and the Pacific* (United Nations publication, 2023).

الشكل الأول

العلاقة بين توافر خدمات الرعاية الصحية الأساسية والثقة في الآخرين

(بالنسبة المئوية)

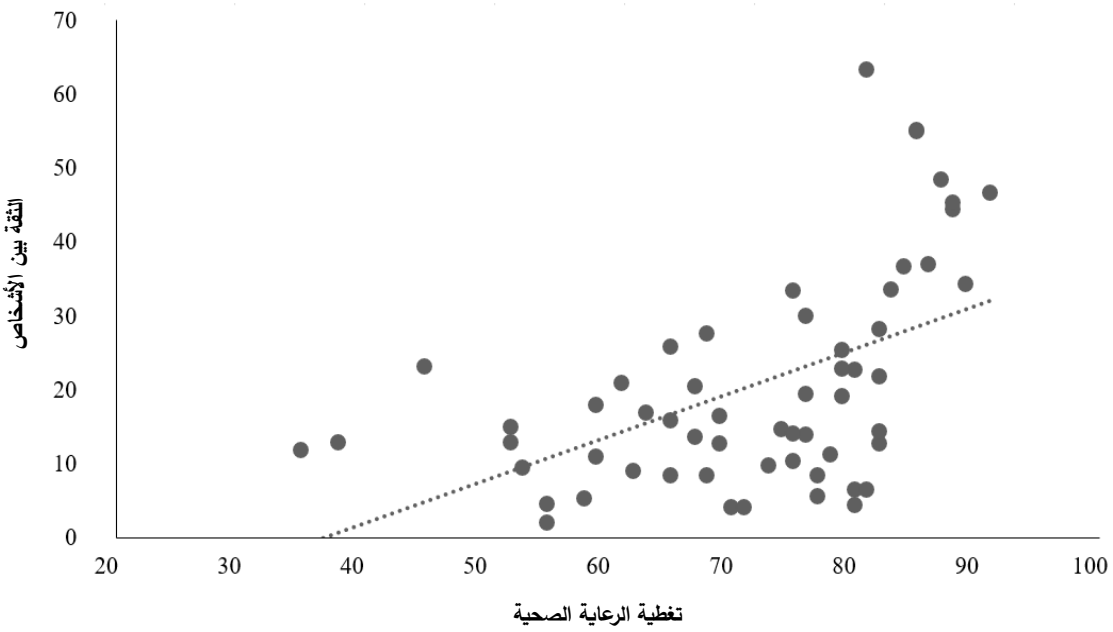

المصدر: أعدته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية على أساس بيانات من الجولة 7 من مسح القيم العالمية (2017-2022) و World Health Organization and World Bank, *Tracking Universal Health Coverage: 2023 Global Monitoring Report* (Geneva, 2023).

ملاحظة: تمثل كل نقطة بلدا أو إقليما واحدا من 58 بلدا أو إقليما مشمولا بالمسح، من البلدان والأقاليم المتقدمة النمو والنامية على السواء. ويمثل محور "تغطية الرعاية الصحية" التغطية الشاملة للخدمات الصحية الأساسية لعام 2021، استنادا إلى أحدث البيانات المتاحة من مؤشر تغطية خدمات التغطية الصحية الشاملة الصادر عن البنك الدولي. ويمثل محور "الثقة بين الأشخاص" نسبة الأشخاص الذين أجابوا بأنه "يمكن الوثوق بمعظم الناس" عندما سئلوا عما إذا كان يمكن الوثوق بمعظم الناس أو ما إذا كان المرء بحاجة إلى توخي الحذر الشديد في التعامل مع الناس. وأجري المسح للبلدان خلال الفترة 2017-2022.

21 - على أنَّ تحقيق نتائج التنمية الاجتماعية ليس كافيا. فالطريقة التي تعمل بها المؤسسات العامة وتتجاوب بها مع المواطنين تشكل تصورات الناس عنها، ومن ثم ثقتهم فيها. وتكتسي المشاركة أهمية خاصة: فثقة الناس في حكومتهم تميل إلى الزيادة عندما يعتقدون أن لهم رأيا في ما تفعله، مما يعني أن الحكومة مسؤولة أمامهم (الشكل الثاني). ونظرا للعلاقة القوية بين الثقة بين الأشخاص والثقة في الحكومة، على النحو المبين أعلاه، ينبغي أن يكون تعزيز شفافية الحكم وشموله للجميع وخضوعه للمساءلة ركيزة لتعزيز التماسك الاجتماعي.

الشكل الثاني

العلاقة بين الثقة في الحكومة وشعور الفرد بأن لديه رأيا في ما تفعله

(بالنسبة المئوية)

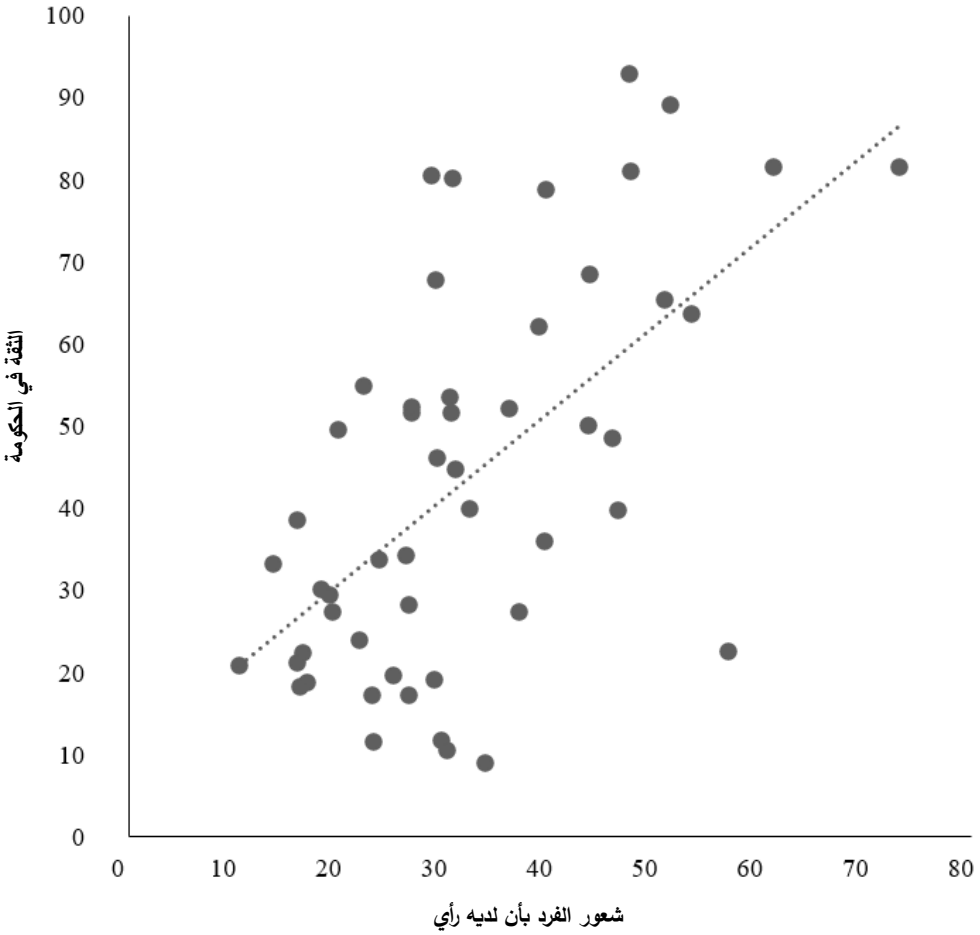

المصدر: أعدته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية على أساس بيانات من الجولة 7 من مسح القيم العالمية (2017–2022).

ملاحظة: تمثل كل نقطة بلدا أو إقليما واحدا من 51 بلدا وإقليما مشمولا بالمسح، من البلدان والأقاليم المتقدمة النمو والنامية على السواء. وتشير عبارة "شعور الفرد بأن لديه رأيا" إلى نسبة الأشخاص الذين قالوا إن النظام السياسي في بلدهم يسمح لأشـــخاص مثلهم بأن يكون لديهم رأي "بدرجة كبيرة" أو "بقدر كبير" في ما تفعله الحكومة. وتمثل عبارة "الثقة في الحكومة" نسبة الأشخاص الذين أفادوا بأن لديهم ثقة "بدرجة كبيرة" أو "بقدر لا بأس به" في حكومتهم الوطنية.

22 - وهناك أدلة قوية من 66 بلداً وإقليماً - من البلدان والأقاليم المتقدمة والنامية على حد سواء - على أن معظم الناس يولون أهمية كبيرة للقيم والمواقف المتعلقة بالتماسك الاجتماعي[20]. وردا على سؤال عن أهم الصفات التي يجب أن يتعلمها الأطفال في المنزل، وافق حوالي 64 في المائة على أن "الشعور بالمسؤولية" و "التســامح واحترام الآخرين" أمران مهمان. وعلى النقيض من ذلك، وافق 30 في المائة فقط على تطلعات أكثر فردية، مثل "توفير المال والأشياء".

(20) بيانات من الجولة 7 (2017–2022) من مسح القيم العالمية.

جيم - الأخطار الحالية التي تهدد التماسك الاجتماعي

23 - يشكل الفقر أحد أهم الأخطار التي تهدد التماسك الاجتماعي، لأن الحرمان يقوض رفاه الناس وشعورهم بالاندماج. ويؤدي الحرمان النسبي، الذي يشمل عدم المساواة والحواجز التي تحول دون الحراك الاجتماعي، إلى الحد من شعور المجتمع بالتكاتف، وبالتالي يقوض التماسك الاجتماعي والتضامن والشعور بالاندماج[21]. ومنذ التسعينيات، ازداد التفاوت في الدخل في معظم البلدان؛ وزاد الفرق في الدخل بين أعلى 10 في المائة وأدنى 50 في المائة من الأفراد داخل البلدان بمقدار الضعف تقريبا[22]. وهذا النوع من عدم المساواة هو الذي يشعر به أكثر من غيره على أساس يومي، وهو يقوض بشكل مباشر التماسك الاجتماعي وثقة الناس في المؤسسات الحكومية. وفي جميع البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، أفاد 31 في المائة من الأشخاص في الفئة المنخفضة الدخل بأن ثقتهم في حكومتهم متوسطة أو عالية، مقارنة بنسبة 46 في المائة في الفئة المرتفعة الدخل. وبالمثل، يرتبط الشعور بانعدام الأمن فيما يتعلق بوضعهم المالي بانخفاض الثقة في الحكومات الوطنية. وتؤثر أزمة غلاء المعيشة على بلايين الأشخاص وتؤدي إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي في أجزاء عديدة من العالم. ويمثل ارتفاع الأسعار أو التضخم مصدر القلق الرئيسي بين سكان بلدان المنظمة، حيث يصنفه 58 في المائة من السكان على أنه أحد القضايا الرئيسية الثلاث التي تواجهها بلدانهم[23].

24 - كما أن التمييز، الذي يؤثر بحسب التقديرات على واحد من كل ستة أشخاص بشكل ما، يعيق أيضا الإدماج الاجتماعي[24]. وتتضرر النساء من التمييز بشكل غير متناسب. ووفقا لمؤشر المعايير الاجتماعية الجنسانية[25]، فإن ما يقرب من 9 من كل 10 رجال ونساء لديهم تحيزات ضد المرأة، في البلدان المتقدمة النمو والنامية على السواء. وظل المؤشر راكدا بين جولتيه، مما يدل على مدى رسوخ المعايير الاجتماعية المتحيزة[26]. وعلاوة على ذلك، فإن المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين وأفراد الأقليات الجنسية الأخرى يفتقرون إلى الاعتراف بهويتهم وحقهم في المواطنة الكاملة في 87 في المائة من جميع بلدان العالم[27]. وتكشف الأدلة المستقاة من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن اعتبار الفرد نفسه جزءا من مجموعة تتعرض للتمييز يرتبط بانخفاض

(21) *Social Cohesion* (United Nations publication).

(22) Lucas Chancel and others, *World Inequality Report 2022* (Paris, World Inequality Lab, 2021).

(23) OECD, *Survey on Drivers of Trust in Public Institutions: 2024 Results – Building Trust in a Complex Policy Environment* (Paris, 2024).

(24) *The Sustainable Development Goals Report 2024* (United Nations publication, 2024).

(25) مؤشر المعايير الاجتماعية الجنسانية يعبر بالأرقام عن التحيزات الحاصلة ضد المرأة، ليرصد بذلك مواقف الناس إزاء أدوار المرأة من خلال أربعة أبعاد رئيسية، هي البعد السياسي، والبعد التعليمي، والبعد الاقتصادي، وبعد السلامة الجسدية.

(26) أجريت الجولتان بين الفترة 2010-2014 والفترة 2017-2022. انظر: UNDP, "2023 gender social norms index: breaking down gender biases – shifting social norms towards gender equality" (New York, 2023).

(27) UNDP, *2022 Special Report: New Threats to Human Security in the Anthropocene – Demanding Greater Solidarity* (New York, 2022).

الثقة في المؤسسات من ناحية وانخفاض الثقة في الآخرين من ناحية أخرى، وهو مؤشر على الكيفية التي يؤثر بها انعدام الإدماج الاجتماعي على الثقة والتماسك[28].

25 - وقد ارتبط تهميش فئات معينة في المجتمع بالاستقطاب السياسي، ويرجع ذلك، على وجه الخصوص، إلى الاستبعاد الاجتماعي والاقتصادي والحواجز التي تحول دون الحراك. وغالبا ما يكون الاستقطاب نتيجة لزيادة التماسك داخل المجموعة، على حساب مشاعر الثقة والتواصل على مستوى المجتمع. وقد تزايدت هذه الظاهرة في العديد من البلدان، وغالبا ما يكون ذلك في أعقاب الصدمات، مثل الأزمات المالية[29]. ومن العوامل الأخرى التي ساهمت في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي، التي كان لها دور كبير في زيادة حدة الاستقطاب السياسي. وغالبا ما توفر الخوارزميات الرقمية رؤية أكبر للمحتوى المتطرف، مع الحد من التعرض لوجهات النظر المخالفة، مما يؤدي إلى إنشاء "غرف صدى" تدعم المزيد من الاستقطاب وتدفع انتشار المعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة على نطاق غير مسبوق. وهذا يعرض للخطر التفاهم المشترك والاتفاق على الحقائق الأساسية، مما يقلل من نطاق الحوار العام وإمكانيات العمل الجماعي والثقة في المؤسسات.

26 - وتزيد التوترات الجيوسياسية من القلق الاجتماعي والشعور بانعدام الأمن، مما يقوض التماسك الاجتماعي. وفي الوقت الحالي، يعيش 1,2 بليون شخص في مناطق متأثرة بالنزاع، وهو رقم غير مسبوق في ارتفاعه. وتتزايد المخاوف في العديد من البلدان بشأن تغير المناخ، والتدهور البيئي، وفقدان الوظائف، والأمن السيبراني، والتعرض للتحيز أو التمييز على أساس الجنس أو العنصرية[30]. وتقل بثلاثة أضعاف احتمالات أن يرى الأشخاص الذين يواجهون مستويات متصورة أعلى من انعدام الأمن البشري أن الآخرين جديرون بالثقة، وهو اتجاه قوي بشكل خاص في البلدان المتقدمة النمو[31]. وتتفاقم مشاعر عدم اليقين هذه بسبب الشعور بأن الحكومات غير قادرة تماما على معالجة المشاكل المعقدة الواسعة النطاق، مثل تغير المناخ، وأنها عرضة للتأثير غير المبرر من جانب الجهات الفاعلة القوية في القطاع الخاص[32].

27 - وتستدعي هذه الاتجاهات المختلفة جميعها وضع استراتيجية متكاملة للسياسات تعالج الاحتياجات الأساسية للسياسات الاجتماعية وتعزز الحوكمة الشاملة والشفافة والخاضعة للمساءلة. ويمكن أن تسهم هذه الجهود مجتمعة في تعزيز الإدماج الاجتماعي وزيادة الثقة في المؤسسات العامة، وهما شرطان رئيسيان للتماسك الاجتماعي.

---

(28) OECD, *Survey on Drivers of Trust in Public Institutions*.

(29) *Human Development Report 2021/2022: Uncertain Times, Unsettled Lives – Shaping Our Future in a Transforming World* (United Nations publication, 2022).

(30) المرجع نفسه.

(31) UNDP, *2022 Special Report*.

(32) OECD, *Survey on Drivers of Trust in Public Institutions*.

ثالثا - سياسات تعزيز الإدماج الاجتماعي من أجل تعزيز التماسك الاجتماعي

28 - مع تخلف بلايين الأشخاص عن الركب ووقوعهم في دوامة الفقر والبطالة والعمالة غير الرسمية وعدم اليقين والضعف، من المهم للغاية أن تستثمر الحكومات في سياسات تكون فعالة ومرنة ومقبولة على نطاق واسع.

29 - ويكمن في صميم هذه الخطة نظام ضريبي فعال، ومستوى كاف يمكن التنبؤ به من أمن الدخل، ورعاية صحية ميسورة التكلفة، وتعليم جيد، ووظائف لائقة، يتم من خلالها تعزيز الحراك التصاعدي والإدماج والتقدم الاجتماعي. ويؤدي توافرُ الوظائف اللائقة والوصولُ إلى نظم عادلة وجيدة التصميم للاستحقاقات الضريبية إلى زيادة أمن الدخل، والشعور بالاندماج والثقة بين الناس وفي المؤسسات، وزيادة إنتاجية العمالة، ودعم التحولات السلوكية نحو حياة أكثر صحة وتخطيط طويل الأجل وتراكم الأصول. ومن شأن هذين العاملين أيضا أن ينهضا بتمكين الفتيات والنساء ويمكّنا الأسر المعيشية من تجنب بيع الأصول الإنتاجية بسبب مرض أو فقدان وظيفة، ومن إعطاء الأولوية بدلا من ذلك لأمور منها على سبيل المثال تغذية الأطفال وتعليمهم.

30 - وفي أوقات الأزمات المتعددة والمتداخلة، تصبح هذه السياسات أكثر أهمية لبناء القدرة على الصمود وإعداد الناس والمجتمع بشكل أفضل للتحديات الوشيكة المتمثلة في تغير المناخ وشيخوخة السكان والرقمنة. وعلى العكس من ذلك، فإن اتباع نهج العمل كالمعتاد ينطوي على خطر توسيع الفجوات القائمة وترك نسبة متزايدة من الناس خلف الركب. ولكي تكون السياسات فعالة وشاملة، ينبغي أن تعالج أيضا الحواجز المحددة التي تؤثر على الإدماج الكامل لفئات منها على سبيل المثال الشباب والأشخاص ذوو الإعاقة وكبار السن والفئات التي تعيش في أوضاع هشة.

31 - ولكي تتكلل عملية الإصلاح هذه بالنجاح فلا بد أن تحتوي في صميمها على عنصرين هما الثقة والتضامن، تدعمهما مؤسسات قادرة وشفافة وخاضعة للمساءلة ومنسقة تنسيقا جيدا تتبع نهجا يشمل المجتمع بأسره في تصميم السياسات والبرامج وتنفيذها ومتابعتها، بما في ذلك من خلال التشاور الهادف مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، ولا سيما أصحاب المصلحة من القطاعات المهمشة من السكان. وقد يعوق انخفاض الثقة في المؤسسات في البداية إمكانيات قيام الحكومات بإصلاح السياسات والبرامج المتعلقة على سبيل المثال بنظم الضرائب والتحويلات، إلا أنه يمكن تبديل هذا المسار بإثبات أن الإيرادات الضريبية المتزايدة تنفق بطريقة عادلة ويمكن التنبؤ بها، بما يتماشى مع الالتزامات المعلنة، مما يؤدي إلى بدء دورة حميدة من الاستثمار في الخدمات العامة الجيدة وزيادة الثقة (انظر الشكل الثالث).

الشكل الثالث

الدورة الحميدة للسياسات الاجتماعية والتماسك الاجتماعي

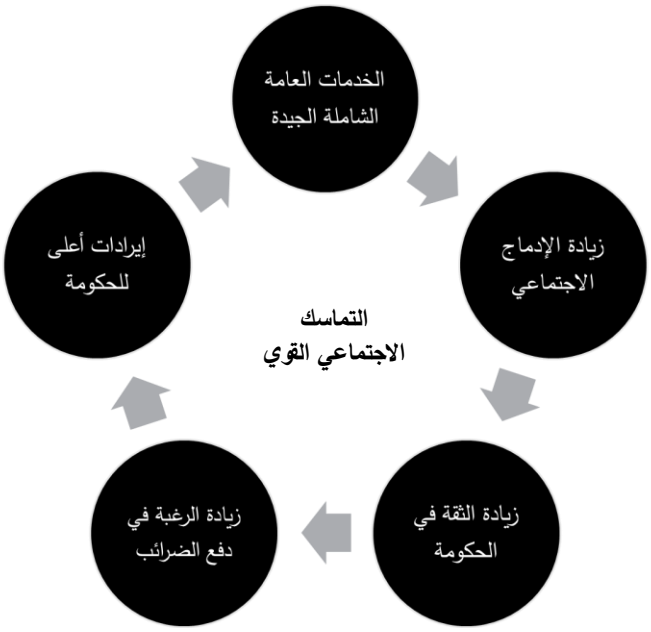

المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

ألف - تعزيز العمل اللائق

32 - في الوقت الحالي، يعمل حوالي بليوني عامل، أو حوالي 60 في المائة من قوة العمل العالمية، في القطاع غير النظامي. ومن بين هؤلاء العمال، يعيش 241 مليون عامل في فقر مدقع و 423 مليون عامل في فقر معتدل، بزيادة قدرها مليون و 8,4 ملايين عامل على التوالي، مقارنة بعام 2022[33]. وارتفع عدد العمال في القطاع غير النظامي بأكثر من 129 مليون بين عامي 2019 و 2024، وهو مؤشر واضح على أنه لا يجري استحداث عدد كاف من الوظائف اللائقة وأن عدد الوظائف التي يجري نقلها من القطاع غير النظامي إلى القطاع النظامي ضئيل للغاية.

33 - وعلى النقيض من معظم الوظائف في القطاع غير النظامي، فإن العمل اللائق هو عمل منتج يتميز باحترام حقوق العمال والحوار الاجتماعي والحصول على الحماية الاجتماعية. وتعتبر المبادئ والحقوق الأساسية في العمل حيوية لحياتنا الاجتماعية والاقتصادية وتشمل حرية تكوين الجمعيات والاعتراف الفعلي بالحق في المفاوضة الجماعية، والإلغاء الفعلي لعمل الأطفال، والقضاء على جميع أشكال العمل القسري أو الإلزامي، والقضاء على التمييز فيما يتعلق بالتوظيف والمهنة، والحق في بيئة عمل آمنة وصحية. والعمل اللائق ضروري للتخفيف من حدة الفقر والحد من عدم المساواة. وهو مسار مهم للإدماج الاجتماعي، حيث إن الوظائف اللائقة هي أكثر من مجرد مصدر للدخل؛ فهي تمنح الناس أيضاً شعورا بالمشاركة في الحياة الاقتصادية وشعورا بالكرامة والهوية. وهي أمر أساسي أيضا لضمان رفاه الناس وإدماجهم من خلال

(33) ILO, *World Employment and Social Outlook: Trends 2024* (Geneva, 2024).

توفير أجر الكفاف وإمكانية الحصول على الرعاية الصحية والحماية الاجتماعية، وبالتالي تجنب استراتيجيات التكيف السلبية في حالة المرض أو فقدان الوظيفة على سبيل المثال.

34 - وتسود في الوقت الحالي عدة اتجاهات كبرى، منها زيادة الطلب على الوظائف الخضراء والرقمية وعلى تعزيز التضامن بين الأجيال فيما يتعلق بشيخوخة السكان، وهي كلها فرص لاستحداث وظائف لائقة وزيادة الإيرادات الضريبية وزيادة الاشتراكات في التأمين الاجتماعي، وبالتالي تقليل الضغط على خطط الحماية الاجتماعية غير القائمة على الاشتراكات. ومن ثم، فإن العمل اللائق يعزز النمو الاقتصادي الشامل، حيث يتقاسم جميع السكان الفوائد.

35 - ويتطلب النجاح في تحقيق هدف توفير العمل اللائق للجميع إيجاد فرص جديدة للعمل اللائق وتحويل الوظائف في القطاع غير النظامي إلى وظائف لائقة في القطاع النظامي.

باء - الاستثمار في الحماية الاجتماعية

36 - على الرغم من كل الفوائد التي تجلبها الحماية الاجتماعية، فإن ما يقرب من 48 في المائة[34] من سكان العالم يُتركون بمفردهم تماما لمواجهة الصدمات المتباينة وأحداث الحياة الطبيعية، مثل التقدم في السن أو المرض أو إنجاب طفل أو فقدان الوظيفة. وعادة ما تختلف التغطية اختلافا كبيرا حسب فئة الدخل في البلدان. ففي البلدان المرتفعة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا، تصل التغطية إلى 86 في المائة و 71 في المائة على التوالي. أما في البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، تصل التغطية إلى 32 في المائة فقط من السكان، وتنخفض هذه النسبة دون 10 في المائة في البلدان المنخفضة الدخل.

37 - ويعزى هذا القصور في التغطية إلى سببين رئيسيين. الأول هو القصور الشديد في الاستثمار في النظم الوطنية الشاملة للحماية الاجتماعية، مما يؤدي إلى عدم وجود خطط جيدة التصميم وإلى أوجه قصور مؤسسية وإدارية. والثاني هو الافتقار إلى الوظائف اللائقة. فالعاملون في القطاع الرسمي عادة ما يكونون مشمولين بخطط الحماية الاجتماعية القائمة على الاشتراكات، والتي تكون في معظم الحالات تأمينا اجتماعيا، وتغطي مجموعة مختلفة من طوارئ الحياة. وغالبا ما تكون لهذه الخطط مستويات أعلى من الاستحقاق، وغالبا ما تمتد التغطية لتشمل أفراد الأسرة الآخرين. وفي معظم الحالات، تمول من مساهمات أرباب العمل والموظفين، مع تجميع المخاطر بين الأعضاء على سبيل التضامن. وينقص في مثل هذه الخطط تمثيل النساء والأشخاص ذوي الإعاقة والفئات التي تعيش في أوضاع هشة بسبب انخفاض مشاركتهم في سوق العمل، وبسبب تمثيلهم الزائد في كثير من الأحيان في العمالة غير الرسمية.

38 - ويمكن للاستثمار في الحماية الاجتماعية الشاملة أن يقلل بشكل كبير من عدم المساواة والفقر، مع تعزيز التماسك الاجتماعي. ويكفل النهج الشامل للحماية الاجتماعية، المدعوم بالثقة ومبادئ التضامن، أمن الدخل والدعم على مدى الحياة من خلال مزيج من الخطط القائمة على الاشتراكات وغير القائمة على الاشتراكات، مع تعزيز الشعور بالإنصاف والشمولية. غير أن الخطط في كثير من البلدان النامية غالبا ما تكون محددة الأهداف وصغيرة ومجزأة وغير منسقة ومتداخلة، فتفتقر بالتالي إلى الفعالية من حيث

(34) ILO, *World Social Protection Report 2024–26: Universal Social Protection for Climate Action and a Just Transition* (Geneva, 2024).

تكلفتها. وينبغي الاستعاضة عن هذه الخطط بنظام شامل وجيد التنسيق، باستخدام مزيج من الاستحقاقات القائمة على الاشتراكات وغير القائمة على الاشتراكات.

39 - وتكشف التقديرات الواردة من آسيا والمحيط الهادئ أن وجود مجموعة أساسية من الاستحقاقات الشاملة غير القائمة على الاشتراكات والمتعلقة بالأطفال والإعاقة والشيخوخة بمستويات من المتوسط العالمي للاستحقاقات يمكن أن يخفض الفقر بنسبة 42 في المائة في المتوسط ويزيد بدرجة كبيرة من إمكانية الحصول على فرص أساسية أخرى[35]. وتشير الأدلة المستقاة من المنطقة أيضا إلى وجود ارتباط إيجابي قوي بين الثقة وتغطية الحماية الاجتماعية. وفي الواقع، حتى إذا أدى توسيع التغطية إلى خفض مستويات الاستحقاقات، فإنه يزيد من الثقة فيما يبدو.

40 - إن بناء نظام للحماية الاجتماعية يكون شاملا وفعالا ومستداما مع مرور الوقت يجب أن يستند إلى رؤية واضحة وفهم مشترك من قبل العمال وأرباب العمل وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين. ويتعين أن يكون قائما على الحقوق وأن يضمن التغطية للجميع، طوال حياتهم، إزاء طوارئ الحياة الرئيسية. ويلزم توفير الموارد المالية، ولكن بالإرادة السياسية وثقة الجمهور، يمكن عادة تعبئة التمويل الكافي. وفي البلدان المنخفضة الدخل، قد تكون هناك حاجة إلى التضامن الدولي لتحقيق التغطية الشاملة.

41 - وللحفاظ على الثقة في النظام، يجب أن تكون الاستحقاقات وتقييمات الأهلية واضحة ومستدامة ماليا وغير تمييزية وقائمة على الحقوق وسهلة الفهم والإبلاغ، مع دفع استحقاقات منتظمة ويمكن التنبؤ بها. وهذا يتطلب وجود مؤسسات ذات قدرة، تُدار بطريقة جيدة، وتخضع للمساءلة.

جيم - حماية صحة الناس

42 - ما لم تتوفر للناس إمكانية الحصول على الرعاية الصحية بتكلفة ميسورة أو استحقاقات المرض، فإن الحالة الصحية الطبيعية غالبا ما تعني أنهم سيضطرون إلى الاستمرار في العمل أثناء المرض وحتى حين يكونون ناقلين للعدوى أو البقاء في المنزل بدون دخل. وبالنسبة للأطفال، ولا سيما خلال فترة الألف يوم الأولى من حياتهم، يمكن أن يؤدي الفقر والحرمان إلى سوء التغذية وألوان من العوز الصحي، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة على التحصيل التعليمي وفرص العمل في المستقبل في مرحلة الرشد. وبدون الحصول على رعاية صحية في السن المتقدمة، يضطر كثير من كبار السن إلى مواصلة العمل أو الاعتماد على الدعم المالي من أفراد الأسرة الآخرين.

43 - ولا يزال سوء الصحة يوسع أوجه عدم المساواة والإقصاء. وعلى الرغم من توفر العلاجات والتدابير الوقائية البسيطة، يموت في كل عام حوالي 000 440 طفل دون سن الخامسة من جراء الإصابة بالإسهال[36]، ويموت حوالي 3,2 ملايين شخص بسبب تلوث الهواء داخل المنازل (بشكل أساسي بسبب

(35) *The Workforce We Need* (United Nations publication).

(36) World Health Organization (WHO), “Diarrhoeal disease”, 7 March 2024.

النار المكشـــوفة التي توقد بوقود قذر لأغراض الطهي)[37]، ويموت ما يقرب من 3 ملايين عامل بســـبب حوادث وأمراض يمكن الوقاية منها[38].

44 - ويرجع ذلك إلى أن 60 في المائة من سـكان العالم لا يتمتعون بتغطية كافية بالخدمات الصـحية الأساسية[39]. وتفرض النفقات الصحية المرتفعة المدفوعة من الجيوب الخاصة مخاطر كبيرة على الصحة وعبئا ماليا ثقيلا على السكان. ففي كل عام، يعاني نحو بليوني شخص من ضائقة مالية بسبب الإنفاق على الخدمات الصحية. ويعاني بليون شخص من تكاليف كارثية تتعلق بالصحة تدفع من جيوبهم الخاصة، حيث تجاوز إنفاقهم على الصـــحة 10 في المائة من إجمالي نفقات الأســـرة أو دخلها. وفي عام 2021، دفعت تكاليف الرعاية الصحية للأسر المعيشية 344 مليون شخص إلى هاوية الفقر المدقع. وفي حالات أخرى، يؤدي الأمر بالناس إلى تجنب طلب العلاج أو الانتظار طويلا دون الحصـــول عليه، مما يؤدي إلى الموت المبكر.

45 - وعادة، كلما زاد إجمالي الإنفاق على الصحة، انخفض الإنفاق على الصحة من الجيوب الخاصة. ولذلك يتعين على الحكومات أن توفر التمويل الكافي لتوسيع نطاق التغطية الصحية، ولا سيما لمن يعيشون في أوضـــاع هشـــة. وفي عام 2020، بلغ متوســـط إجمالي الإنفاق العالمي على الصـــحة ما يقرب من 11 في المائة من مجمل الناتج المحلي الإجمالي[40]. وشكل الإنفاق في البلدان المرتفعة الدخل، التي تضم 15 في المائة من سكان العالم، حوالي 80 في المائة من إجمالي الإنفاق العالمي على الصحة. وفي البلدان المنخفضة الدخل والشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل، التي تضم أكثر من نصف سكان العالم، شكلت هذه الحصة ما يزيد قليلا عن 4 في المائة من إجمالي الإنفاق.

46 - ويمثل توفير الرعاية الصحية الجيدة والميسورة التكلفة للجميع شرطا أساسيا للرفاه والحياة المنتجة. فهو يحمي الأسر المعيشية من المصاعب المالية الناجمة عن حالات الطوارئ الصحية، ويساهم في النمو الاقتصـــادي والإدماج الاقتصـــادي، ويســـاعد على بناء الثقة في الحكومات. ولئن كانت القدرة على تحمل تكاليف الرعاية الصـــحية أمر أســـاســـي، فإن جودة هذه الرعاية لا تقل عنها أهمية. ففي كل عام، يموت ما يصل إلى 8,4 ملايين شخص في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل بسبب تدني جودة الرعاية الصـــحية. وتشـــير التقديرات إلى أن أكثر من نصـــف هذه الوفيات كان يمكن منعها لو وجدت نظم للرعاية الصحية العالية الجودة[41].

47 - وتتميز التغطية الصحية الشاملة بتوفير رعاية صحية جيدة بتكلفة ميسورة للجميع. وينبغي للتحولات الاستراتيجية نحو تقديم الرعاية الصحية الشاملة للجميع أن تبدأ بتوسيع نطاق التغطية لتشمل الفئات ذات الدخل المنخفض والأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة. وفيما يتعلق بإدخال تغييرات على النظم،

(37) WHO, "Household air pollution", 16 October 2024.

(38) ILO, *Enhancing Social Dialogue Towards a Culture of Safety and Health: What Have We Learned from the COVID-19 Crisis*? (Geneva, 2022).

(39) WHO and World Bank Group, *Tracking Universal Health Coverage: 2023 Global Monitoring Report* (Geneva, 2023).

(40) WHO, *Global Spending on Health: Rising to the Pandemic's Challenges* (Geneva, 2022).

(41) WHO, *Organizing Health Care Services to Ensure Universal Health Coverage* (Geneva, July 2023).

ينبغي التركيز على تعزيز الرعاية الصحية الأولية باعتبارها المنطلق لتقديم الخدمات بطريقة متكاملة ومنسقة. ويتعين أن يترافق ذلك مع توسيع نطاق توافر مراكز الرعاية الصحية الأولية التي يمكن الوصول إليها والعاملين في مجالي خدمات الرعاية والصحة[42].

48 - وينبغي أيضاً تمديد الحماية بالرعاية الصحية لجميع أفراد الأسرة المعيشية، وليس فقط العامل الفرد. ويمكن أن يؤدي إدماج التغطية الصحية الشاملة في الحماية الاجتماعية إلى ضمان عدم تخلف أحد عن الركب. وفي هذا الصدد، يمكن للحماية الصحية الاجتماعية أن تيسر الحصول على الرعاية الصحية دون التعرض لضائقة مالية، بما في ذلك تعويض العمال عن دخلهم المفقود في حالة المرض[43].

49 - ومن خلال توفير الرعاية الصحية في جميع مراحل العمر، يمكن لصانعي السياسات تعزيز الإدماج وتعميق التضامن وتعزيز الثقة في المؤسسات والحكومات.

دال - ضمان الحصول على تعليم جيد

50 - يقلل انخفاض التحصيل العلمي من إمكانية الوصول إلى الفرص الرئيسية في وقت لاحق من الحياة، بما في ذلك تلبية احتياجات العمل والتغذية والصرف الصحي. وهذه الأهمية المركزية للتعليم تجعله عنصرًا حاسمًا في التنمية البشرية ومسارا مهما للإدماج الاجتماعي والحراك الاجتماعي. أما بالنسبة لإتمام التعليم الابتدائي، فلا تزال المعدلات في بعض البلدان منخفضة حيث تصل إلى 34 في المائة[44].

51 - وبينما تختلف الفجوات في معدلات إكمال الدراسة اختلافا كبيرا بين البلدان، فإن التعليم الذي يتم الحصول عليه يتباين أيضاً من حيث نوعيته وأهميته. ويتعلق جزء من هذا التحدي بنقص المعلمين وافتقارهم إلى المؤهلات، ويتعلق جزء آخر بالمناهج الدراسية التي تجاوزها الزمن والمعدات المدرسية والبنى التحتية التي لم تعد مواكبة للعصر ويتعذر الاستفادة منها. وتحتاج جميع هذه العوامل إلى تحديث وتنقيح، ليس فقط لتلبية احتياجات سوق العمل في المستقبل وتسهيل الانتقال من المدرسة إلى العمل، ولكن أيضا لمنح الأجيال القادمة فرصة أفضل لتجنب مخاطر الفقر والضعف والعثور على وظيفة لائقة. ولهذا الأمر أهمية خاصة في سياق التحول الرقمي للاقتصاد والمجتمع والحاجة إلى نظم تعليمية تزود الطلاب بالمهارات اللازمة لتلبية الطلب على العمالة في المستقبل.

52 - ومع أن هناك نقصا في المعلمين في جميع أنحاء العالم، فإن مثال إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ملفت للنظر بدرجة ما. ففي عام 2019، بلغ متوسط نسبة التلاميذ إلى المعلمين في المنطقة 1:38 في مرحلة التعليم الابتدائي، وكانت هذه النسبة أعلى من 1 :50 في العديد من البلدان. وفي جميع بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، كان متوسط النسبة 1 :15 [45]. وتزداد هذه النسب بشكل حاد عندما يؤخذ في الحسبان عدد المعلمين المؤهلين. وبلغ متوسط نسبة المعلمين في المنطقة الحاصلين على الحد الأدنى من المؤهلات المطلوبة 65 في المائة في عام 2019 (بانخفاض عن نسبة 84 في المائة المسجلة

(42) WHO, “Universal health coverage”.

(43) ILO, “Towards universal health coverage: social health protection principles”, Social Protection Spotlight brief, January 2020.

(44) انظر https://data.uis.unesco.org/index.aspx?queryid=3694 (تم الاطلاع عليه في 10 تشرين الأول/أكتوبر 2024).

(45) OECD, “Class size and student-teacher ratios”, policy sub-issue (تم الاطلاع عليه في 30 أيلول/سبتمبر 2024).

في عام 2000). وبالنسبة للتعليم الثانوي، فإن حوالي نصف المعلمين فقط هم الذين كان لديهم الحد الأدنى من المؤهلات المطلوبة[46].

53 - وقليلة هي المجالات الاجتماعية التي جرى بحثها وتوثيقها بشكل جيد مثل العوائد الاجتماعية والاقتصادية للاستثمار في التعليم، من أسواق العمل إلى النتائج الصحية والأمن الغذائي. وعلى الرغم من هذه الثروة من المعرفة، فإن الاستثمار في التعليم الجيد والشامل والمتاح ليس كافيا على الإطلاق. وهذا ينطبق على جميع المستويات، لا من التعليم الابتدائي إلى التعليم العالي فحسب، وإنما أيضاً على فرص التعلم مدى الحياة. وبالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة ملحة لزيادة عدد المعلمين المؤهلين.

54 - وهناك حاجة إلى نهج جديد وشامل تجاه التدريس والتربية والتدريب وصقل المهارات، بما في ذلك لمجاراة التحول الأخضر المرتبط بتغير المناخ، والتحول الديموغرافي المرتبط بالشيخوخة السكانية السريعة والتحول التكنولوجي المرتبط بالرقمنة.

هاء - تنفيذ نظم ضريبية عادلة وفعالة

55 - في العديد من البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل، تكون الإيرادات الضريبية أضعف من أن تكون فعالة، ويرجع ذلك إلى انخفاض الامتثال وضعف الإنفاذ وتصميم النظم. وإذا كانت النظم الضريبية مصممة بشكل جيد، يكون بمقدورها جمع إيرادات كافية لدعم الاستثمارات في المجالات الحيوية، بما في ذلك القطاع الاجتماعي، لتعزيز الإدماج الاجتماعي، مع مراعاة الاحتياجات والفرص الجديدة المرتبطة بالانتقال إلى اقتصاد أكثر اخضرارا وأكثر رقمية. وبالنظر إلى تأثير ضرائب الدخل التصاعدية على إعادة التوزيع، تكون هذه الضرائب هي الأفضل للحد من عدم المساواة. وفي العديد من البلدان الأوروبية، تؤدي التحويلات والضرائب إلى خفض معامل جيني بأكثر من 40 في المائة، بينما يكون تأثيرها في بلدان مثل باراغواي والجمهورية الدومينيكية وفييت نام وكوت ديفوار والهند أقل من 4 في المائة[47].

56 - وفي العديد من البلدان، هناك مجال واضح لزيادة الإيرادات الضريبية. وتميل البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل إلى تحصيل ضرائب أقل من البلدان المرتفعة الدخل[48]. وكنسبة من إجمالي الناتج المحلي، تتفاوت الإيرادات الضريبية تفاوتا كبيرا بين البلدان، من أقل من 10 في المائة في عدة بلدان منخفضة الدخل إلى 47 في المائة في البلدان المرتفعة الدخل[49].

(46) International Task Force on Teachers for Education 2023, “Closing the gap: ensuring there are enough qualified and supported teachers in sub-Saharan Africa” (Paris, United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, 2021).

(47) ILO, *World Social Protection Report 2020–22*.

(48) ويمكن للعديد من البلدان النامية أن تزيد نسبة الضرائب إلى إجمالي الناتج المحلي بنسبة تصل إلى 9 في المائة من إجمالي ناتجها المحلي، من خلال إصلاح الإيرادات الضريبية وبناء القدرات. انظر *Financing for Sustainable Development Report 2024: Financing for Development at a Crossroads* (United Nations publication, 2024).

(49) استنادا إلى قاعدة البيانات الطولية للإيرادات العالمية لصندوق النقد الدولي لبلدان متعددة، على مدى الفترة 2009-2022. متاح على الموقع الشبكي www.imf.org/en/Topics/fiscal-policies/world-revenue-longitudinal-database (تم الاطلاع عليه في 30 أيلول/سبتمبر 2024).

57 - يضـــاف إلى ذلك أنه ينظر في كثير من الأحيان إلى النظم باعتبارها غير عادلة، لا ســـيما فيما يتعلق بالامتثال والإنفاذ بين الأغنياء[50]. وتكشف الدراسات الاستقصائية، ولا سيما تلك التي أجريت في جميع أنحاء أفريقيا، أن الناس لا يعتقدون أن ضـــرائبهم تحســـن الخدمات المقدمة، وأنه في معظم البلدان، لا يثق أكثر من نصـف دافعي الضـرائب في الإدارة الضـريبية الخاصـة بهم[51]. وتنخفض أيضـاً مسـتويات الثقة في الإدارات الضـــريبية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، حيث تبلغ حوالي 20 في المائة في الأرجنتين والبرازيل[52].

58 - والثقة العالية في النظم الضريبية وإداراتها أمرٌ أساسي لتعزيز الامتثال الضريبي ولتوليد الدعم العام للإصـلاح الضـريبي[53]. وقد أظهرت دراسات عديدة أن الثقة في النظام والإدارة، وكذلك في سلطة الضـرائب في إنفاذ قواعدها تزيد من الامتثال الضـــريبي وتخفف من مخاطر التهرب الضـــريبي[54]. والثقة في حد ذاتها تزيد من الامتثال الطوعي. وعلى الرغم من أن السلطة يمكن أن تزيد من الامتثال القسري، فإنها لن تزيد من الامتثال الطوعي إلا إذا كان الناس يثقون في الإدارة.

59 - كما أن وجود نظام ضـريبي تصـاعدي بأهداف واضـحة لإعادة التوزيع، تدعمه مبادئ التضـامن، عنصر أساسي أيضاً للحد من أوجه التفاوت في الثروة والدخل، مع تعزيز التماسك الاجتماعي.

60 - وفرض الضرائب على الاستهلاك الأساسي هو أمرٌ بوجه عام تنازلي ومناهض للفقراء، ويؤثر على أفقر الناس بشـكل غير متناسـب. ومع ذلك، تشـكل هذه الضـرائب في العديد من البلدان حصـة كبيرة من إجمالي الإيرادات الضريبية. وفرض ضرائب تصاعدية على الدخل والأرباح والثروة يعني ضمنا التحول من فرض الضـريبة على الاسـتهلاك، وهي ضـريبة يسـهل عادة تحصـيلها، إلى فرض الضـرائب على الدخل الشخصي ودخل الشركات[55]. ومع مراعاة ارتفاع مستويات العمالة غير الرسمية، ينبغي للسياسات أيضاً أن تركز على الانتقال إلى العمالة الرسمية.

61 - ويمكن للتعاون الضـريبي الدولي أن يدعم الحكومات في جهودها الرامية إلى جعل الضـرائب أكثر عدلا وفعالية. ووفقا لخطة عمل أديس أبابا الصـــادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية والتطورات الجارية فيما يتعلق بوضـع اتفاقية إطارية للأمم المتحدة بشأن التعاون الدولي في المسائل الضـريبية، تشـجع الدول الأعضـاء على العمل معا لتعزيز الشفافية واعتماد السياسات المناسبة. وسيتيح المؤتمر الدولي الرابع

(50) Roel Dom and others, *Innovations in Tax Compliance: Building Trust, Navigating Politics, and Tailoring Reform* (Washington, D.C., World Bank Group, 2022).

(51) Michael Bratton and E. Gyimah-Boadi, "Do trustworthy institutions matter for development? Corruption, trust, and government performance in Africa", Afrobarometer Dispatch No. 112, 23 August 2016; and Thomas Isbell, "Tax compliance: Africans affirm civic duty but lack trust in tax department", Afrobarometer Policy Paper No. 43, December 2017.

(52) OECD, *Government at a Glance: Latin America and the Caribbean 2020* (Paris, 2020).

(53) Roel Dom and others, *Innovations in Tax Compliance*.

(54) Larissa Batrancea and others, "Trust and power as determinants of tax compliance across 44 nations", *Journal of Economic Psychology*, vol. 74, October 2019.

(55) Esteban Ortiz-Ospina and Max Roser, "Taxation: taxes are the most important source of government revenue. Who is paying how much and how do tax systems differ?", Our World in Data (تم الاطلاع عليه في 30 أيلول/سبتمبر 2024).

لتمويل التنمية، المزمع عقده في عام 2025، فرصةً لإحراز مزيد من التقدم في مساعدة البلدان على تحسين النظم الضريبية وتعزيز التعاون الضريبي.

واو - تعزيز الحوكمة الشفافة والشاملة والخاضعة للمساءلة

62 - يرجَّح بدرجة أقل أن يثق الناس في الحكومات ويتعاونوا معها إذا كانت تصوراتهم عنها أنها فاسدة أو غير شفافة أو لا تستجيب لاحتياجاتهم. وكما هو مبين في الشكل الثاني (انظر الفرع ثانيا - باء)، يميل الناس إلى عدم الثقة في حكومتهم عندما يشعرون أنه ليس لهم رأي في ما تفعله. ويؤدي عدم التشاور مع الجمهور وإشراكه بشكل هادف في تصميم السياسات الاجتماعية وتنفيذها ومتابعتها إلى تقويض العدالة الاجتماعية وقدرة الحكومات على تنفيذ سياسات شاملة وذات صلة بالتحديات الإنمائية الأكثر إلحاحا.

63 - والحوار الاجتماعي بين العمال ومنظمات أصحاب العمل أداة حاسمة لحوكمة سوق العمل تعزز الثقة في المجتمع. ومن خلال تمكين الجهات الفاعلة الرئيسية في عالم العمل من إبرام صفقات بين الإنصاف والكفاءة، يساهم الحوار الاجتماعي في التماسك الاجتماعي والتنمية الاجتماعية.

64 - وتقع الآليات والممارسات المؤسسية التي تعزز مساءلة الحكومة والمشاركة العامة في صميم خطة عام 2030 وتسمح بحوكمة أكثر فعالية، مما يدعم بدوره الثقة والتماسك الاجتماعي. وتشير المساءلة إلى استدعاء المؤسسات والمسؤولين ومساءلتهم في أداء مهامهم أو واجباتهم[56]. وهي تعتمد على جهود الشفافية لجعل المعلومات والإحصاءات المتعلقة بالسياسات متاحة وذات صلة ومحايدة، مما يمكن الناس من تقييم أداء الحكومة تقييما هادفا، على النحو المبين في المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية. وتشمل المساءلة ضمان استخدام الأموال في الأغراض المخصصة لها، من خلال مكافحة الهدر وسوء الإدارة والفساد.

65 - وخلال جائحة كوفيد-19، كانت الحكومات التي تعتمد على المعلومات القائمة على الأدلة والمشورة العلمية السليمة، والتي يتم نقلها من خلال رسائل شفافة ومقنعة وموجزة، أكثر قدرة على توليد مشاركة إيجابية للمواطنين. وساهمت آليات الرقابة التشاركية أيضا في فعالية الاستجابات عن طريق تحسين الوصول إلى المعلومات وزيادة مساءلة الحكومة. وقد ثبت أن التواصل الشفاف والمشاركة الشاملة والمساءلة أمور يعزز بعضها بعضا وتدعم التدابير السياساتية الفعالة[57].

66 - ويتسم صوت ومعارف ومشاركة الفئات السكانية الممثلة تمثيلا ناقصا أو المهمشة أو التي تعاني من أوضاع هشة بأهمية حاسمة في وضع خطط وبرامج تحظى بالثقة والتأييد على نطاق واسع. وأما على الصعيد المؤسسي، فإن تهيئة الظروف اللازمة لعملية شاملة في مجال صنع القرار تتضمن النهوض بالحوارات الاجتماعية، وتعزيز آليات إشراك أصحاب المصلحة المتعددين على نحو أكثر تنوعا، ودعم منظمات المجتمع المدني التي تُسمع أصوات قطاعات المجتمع الأكثر تهميشا. وتؤدي الحوكمة الشاملة إلى زيادة الثقة في الحكومة وإضفاء المزيد من الشرعية على سياساتها.

(56) *World Public Sector Report 2015: Responsive and Accountable Public Governance* (United Nations publication, 2015).

(57) *World Public Sector Report 2023: Transforming institutions to achieve the Sustainable Development Goals after the pandemic* (United Nations publication, 2023).

زاي - تعزيز بيئة صحية للبيانات والمعلومات ومكافحة المعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة

67 - شهد العديد من البلدان في السنوات الأخيرة تراجعا في تعددية وسائل الإعلام وتنوعها، وكان لذلك تأثير مباشر على جودة الصحافة. ويعزى ذلك بالدرجة الأولى إلى التحول في أسلوب استهلاك الأخبار، الناجم عن التغير التكنولوجي. وما برحت صناعة الإعلام تشهد زيادة في حالات الاندماج وميلا إلى تسليط الضوء على المحتوى المثير الذي يعمل بشكل جيد مع الخوارزميات[58]. وحلت وسائل التواصل الاجتماعي الآن محل وسائل الإعلام التقليدية كمصدر رئيسي للمعلومات. وفي الفترة بين عامي 2017 و 2022، أفاد 57 في المائة من الأشخاص بأنهم يحصلون على الأخبار أسبوعيا على الأقل من وسائل التواصل الاجتماعي، بينما أفاد 37 في المائة فقط أنهم يحصلون عليها من الصحف اليومية[59]. ويعتمد الشباب على وسائل التواصل الاجتماعي أكثر من نظرائهم الأكبر سنا. ومع ذلك، فإن جودة المعلومات في وسائل التواصل الاجتماعي منخفضة، مع ميل إلى انتشار المعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة من خلالها دون تحقق.

68 - وتسهم هذه الاتجاهات في تراجع موثوقية وسلامة بيئات المعلومات، مع ما يترتب على ذلك من آثار مباشرة على الثقة والتماسك. ويمكن أن يؤدي تقويض الأساس الوقائعي المشترك لفهم الواقع إلى تأجيج الاستقطاب ويزيد من صعوبة بناء توافق في الآراء في صنع السياسات. وهناك حاجة إلى بيئات إعلامية توفر مصادر معلومات دقيقة وقائمة على الأدلة ومتعددة، وتعرض على الأفراد وجهات نظر متعددة وتمكنهم من اتخاذ قرارات مستنيرة. وتشير الأدلة إلى أن سلامة المعلومات أمر بالغ الأهمية للثقة في المؤسسات العامة والعمليات السياسية على نطاق أوسع[60].

69 - ويمكن للحكومات دعم بيئات المعلومات الصحية من خلال تحسين آليات التنظيم والتنسيق لدعم سلامة المعلومات. ويشمل ذلك وضع سياسات لدعم قطاع إعلامي متنوع وتعددي ومستقل، فضلا عن تدابير لزيادة مساءلة منصات التواصل الاجتماعي، لا سيما فيما يتعلق بدورها في المعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للحكومات تحسين قدرة المجتمع على دحض المعلومات المضللة من خلال استراتيجيات تعليمية تزود الناس بمهارات التفكير النقدي والمعرفة لمعالجة المعلومات المتاحة.

حاء - تعزيز تعددية الأطراف التي تحقق النتائج المرجوة

70 - كشفت جائحة كوفيد-19 عن ثغرات في فعالية العمل المتعدد الأطراف عندما كانت الحاجة إليه أمسّ ما يكون. ويؤدي تزايد الانقسام وانعدام الثقة على المستوى الدولي إلى إضعاف قدرة الحكومات على العمل بشكل جماعي لمعالجة القضايا المعقدة والعابرة للحدود، مثل التحول الرقمي وأزمة المناخ. وعلى مدى العقدين الماضيين، انخفضت الثقة في الأمم المتحدة، رغم أنها لا تزال، عند مستوى 43 في المائة، في مستوى أعلى مقارنة بالثقة في الحكومات الوطنية[61].

(58) OECD, *Survey on Drivers of Trust in Public Institutions*.

(59) بيانات من الجولة 7 من مسح القيم العالمية.

(60) OECD, *Survey on Drivers of Trust in Public Institutions*.

(61) من أكثر من 50 في المائة في الفترة 1999-2004. بيانات من الموجات 4 إلى 7 من مسح القيم العالمية.

71 - ويعد تعزيز تعددية الأطراف التي تحقق النتائج أمرا بالغ الأهمية لدعم الدول الأعضاء في سياساتها الرامية إلى تحقيق الإدماج الاجتماعي. ولا مفر من التعاون المتعدد الأطراف لدعم المشاعات العالمية والمنافع العامة العالمية، مثل الصحة العامة، والاقتصاد العالمي المستدام اجتماعيا، وكوكب يسوده العدل والصحة. وسيتطلب تحقيق أهداف التنمية المستدامة التزاما متجددا بالتضامن والثقة، من أجل إدارة التحديات العالمية وفقا لمبادئ الإنصاف والعدالة الاجتماعية. وسيتطلب أيضا آليات للإدماج، مما يسمح لأصحاب المصلحة بخلاف الدول الأعضاء بإسماع أصواتهم.

72 - وفي ميثاق المستقبل الذي اعتُمد مؤخرا، تم إرساء مسار لإعادة الالتزام بالتعاون الدولي، من أجل تحقيق عالم عادل ومتساو وشامل للبشرية جمعاء. ويمثل المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية ومؤتمر القمة الاجتماعي العالمي الثاني، من بين الفعاليات العالمية الأخرى التي ستعقد في السنوات القليلة المقبلة، فرصا للبناء على الاتفاقات والنهوض بالإجراءات الواردة في الميثاق، ودعم التماسك الاجتماعي والتضامن والإدماج الاجتماعي في كل مكان.

رابعا - الاستنتاجات والتوصيات

73 - يكمن تعزيز الثقة والتماسك الاجتماعي في صميم رؤية الدول الأعضاء للمستقبل. وتحقيقا لهذه الغاية، قطعت هذه الدول على نفسها، بموجب الإجراء 6 من ميثاق المستقبل، التزاما بالاستثمار في البشر من أجل القضاء على الفقر، وتعزيز التغطية الصحية الشاملة، وزيادة فرص الحصول على التعليم والحماية الاجتماعية، وتحسين فرص العمل اللائق.

74 - ويتيح مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية، المزمع عقده في عام 2025، فرصة في أوانها لتحقيق هذا التوافق العالمي في الآراء بشأن الحاجة إلى زيادة الاستثمارات في القدرات البشرية وفي إمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية وإلى الفرص لإنهاء الفقر والحد من عدم المساواة وعدم ترك أحد خلف الركب. ومن خلال صياغة التزامات ملموسة بتعزيز مجتمعات شاملة وعادلة ومتماسكة اجتماعيا تقوم على حقوق الإنسان والمساواة، وعلى دعامتي التضامن والثقة، سيرسي مؤتمر القمة أساسا متينا لتعجيل وتيرة التقدم الاجتماعي لتحقيق أهداف إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية وأهداف التنمية المستدامة.

75 - ولذلك قد ترغب الدول الأعضاء في النظر في التوصيات التالية:

(أ) *النهوض ببرنامج العمل اللائق* - يمثل الحصول على عمل لائق شرطا أساسيا لكسر حلقات الفقر والتهميش والاستبعاد. وحتى يتحقق النجاح في بلوغ هدف توفير العمل اللائق للجميع فلا بد من خلق فرص جديدة للعمل اللائق والانتقال من وظائف القطاع غير الرسمي إلى وظائف لائقة في القطاع الرسمي، من خلال الحوار الاجتماعي، تمشيا مع توصية منظمة العمل الدولية لعام 2015 (رقم 204) بشأن الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم؛

(ب) *تعزيز التغطية الشاملة للحماية الاجتماعية* - يتطلب وضع نظام فعال للحماية الاجتماعية مزيجا من الاستحقاقات القائمة على الاشتراكات وغير القائمة على الاشتراكات. ويعد تعزيز الاستثمار في الحماية الاجتماعية أمرا أساسيا لزيادة المساواة والازدهار والقدرة على الصمود، مع ضمان

عدم تخلف أحد عن الركب. ويتطلب ذلك تعزيز نظم الحماية الاجتماعية القائمة على الحقوق وضمان أن تكون شاملة ومنسقة بشكل جيد؛

(ج) *ضمان التغطية الصحية الشاملة* – تشكل الرعاية الصحية الشاملة ركنا أساسيا لكي ينعم السكان بالصحة ويكونوا منتجين. ومع اختلاف التحديات الصحية باختلاف مراحل العمر واختلافها بين النساء والرجال، يتعين أن تغطي الخدمات احتياجات الرعاية الصحية لجميع الأعمار وجميع أنحاء البلد المعني؛

(د) *إتاحة التعليم الجيد وتنمية المهارات للجميع* – يشكل وجود سكان من ذوي التعليم الجيد عنصرا أساسيا لجميع مجالات التنمية، من تغذية الأطفال وأسواق العمل إلى المجتمعات المسالمة. لذلك ينبغي أن تشجع نظم التعليم الوطنية التعليم الجيد والشامل، للجميع، استنادا إلى مناهج دراسية تتوافق مع احتياجات سوق العمل المستقبلية. ويتطلب تعزيز جودة التعليم الاستثمار في تعليم المعلمين وتدريبهم والمعدات المدرسية والبنى التحتية.

(هـ) *تمويل السياسات الاجتماعية* – لا يزال التمويل العام المحلي هو المصدر الرئيسي لتمويل الإنفاق الاجتماعي على الصعيد العالمي. ومع ذلك، فإن الموارد العامة المحلية في كثير من البلدان لا تكفي لتلبية احتياجات الناس وتوقعاتهم ولا حجم خطة عام 2030 وطموحها. وينبغي أن تكون تعبئة الموارد المحلية لتمويل الاستثمار الاجتماعي من أولويات السياسة المالية. وهناك العديد من الطرق التي يمكن للحكومات من خلالها تعبئة الموارد لضمان الاستدامة المالية والاقتصادية للخدمات الاجتماعية الأساسية، بما في ذلك توسيع الوعاء الضريبي، وإعادة تخصيص النفقات العامة، وخفض إعانات الوقود الأحفوري، وتعزيز الحوكمة الرشيدة، وتكييف أطر الاقتصاد الكلي؛

(و) *إصلاح السياسات الضريبية غير الفعالة وغير العادلة* – إن وجود نظام ضريبي يعمل بشكل جيد ويقوم على الامتثال وإنفاذ القانون أمر أساسي للحد من عدم المساواة، من خلال توليد إيرادات كافية للاستثمارات الاجتماعية وغيرها من الاستثمارات، دون تقويض الإنتاجية والنمو على المدى الطويل. وينبغي أن يشمل الإصلاح توسيع وعاء ضريبة الدخل واستخدام الضرائب التصاعدية، كما ينبغي أن يشمل تحويل العبء الضريبي من الاستهلاك إلى الدخل الشخصي والأرباح والمكاسب الرأسمالية. وتعكس التطورات الراهنة فيما يتعلق بإبرام اتفاقية إطارية للأمم المتحدة تعنى بالتعاون الدولي بشأن المسائل الضريبية أهمية وإلحاح الحاجة إلى تحديد سبل شاملة لوضع معايير للتعاون الضريبي وفقا للقدرات والأولويات الوطنية؛

(ز) *تحسين جودة الخدمات العامة* – من شأن تحسين نوعية الخدمات الاجتماعية العامة أن يمنح الناس فرصا أفضل ليصبحوا أعضاء منتجين في المجتمع. وهو أيضا يكسر الحلقات المفرغة التي توقع الناس في شراك الفقر والاستبعاد على مر الأجيال؛

(ح) *تحسين تقديم الخدمات* – يؤدي تقديم الخدمات الفعالة على أساس مؤسسات قادرة وخاضعة للمساءلة، تحكمها أطر تنظيمية شفافة، إلى تحسين الدعم العام. ويؤدي بناء القدرات التشغيلية إلى تعزيز التماسك والشمول، ولا سيما بين من يعيشون في أوضاع محفوفة بالمخاطر. فتخصيص موارد مالية إضافية بدون تعزيز المبادئ الناظمة أمر لا يكفي؛

(ط) *تعزيز التعاون والمشاركة* – ينبغي أن تشمل إصلاحات السياسات مشاركة متنوعة من قطاعات متعددة ومن أصحاب مصلحة متعددين بطريقة مجدية في جميع المراحل، من التطوير والتصميم إلى التنفيذ والرصد. وهذا يبني الثقة في النظم، ويزيد من جودة السياسات وسرعة استجابتها وفعاليتها، ويحسن الامتثال؛

(ي) *تعزيز الحوكمة الشفافة والخاضعة للمساءلة على الصعيدين الوطني والعالمي* – ينبغي للحكومات أن توفر معلومات وإحصاءات عن السياسات تكون متاحة وذات الصلة وغير متحيزة، مما يمكّن الناس من تقييم أدائها تقييما هادفا. وينبغي للحكومات أيضاً أن تعتمد تدابير لضمان استخدام الأموال للأغراض المقصودة منها من خلال مكافحة الهدر وسوء الإدارة والفساد. وعلى الصعيد العالمي، يمكن لإصلاحات الحوكمة – بما في ذلك الهيكل المالي الدولي – أن تزيد من الثقة في النظام المتعدد الأطراف وفعاليته من خلال تحسين الشفافية وتعزيز المزيد من الاتساق بين الأطر وأهداف التنمية المستدامة؛

(ك) *تعزيز سلامة المعلومات ومكافحة المعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة* – يمكن أن يؤدي تحسين آليات التنظيم والتنسيق إلى دعم البيئات الإعلامية الصحية ومكافحة انتشار المعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة، خاصة من خلال وسائل التواصل الاجتماعي. ويمكن لاستراتيجيات التعليم الرامية إلى تزويد الناس بمهارات التفكير النقدي والمعارف أن تحسن من قدرة المجتمع على دحض المعلومات المضللة وتعزيز الثقة؛

(ل) *تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية الاجتماعية* – يشكل تعزيز النظام المتعدد الأطراف ومؤسساته عنصرا حاسما لدعم الدول الأعضاء في تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية الخاصة بها في عالم متغير، ولا سيما فيما يتعلق بالمسائل المعقدة والعابرة للحدود. وحتى يكون النظام ملائما للحاضر والمستقبل فلا بد أن يكون عادلا وديمقراطيا ومنصفا وتمثيليا وشاملا للجميع ومستقرا ماليا. وسيتطلب ذلك الوفاء بالالتزامات الواردة في ميثاق المستقبل، وهو ما يمكّن الدول الأعضاء من الاستجابة لتحديات وفرص اليوم، مسترشدة بالثقة والتضامن. ويتيح مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية فرصة للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن نظام متعدد الأطراف يوفر تنمية شاملة اجتماعيا للناس في كل مكان.